تحرك نحو الحل أم ابتزاز بخلفية الإرهاب..!؟

عبد السلام حجاب

لم يستبعد كثيرون، أن كلمات رؤساء الوفود والاتصالات والمحادثات التي جرت في أثناء اجتماعات الدورة الحادية والسبعين للأمم المتحدة في نيويورك يمكن أن تعبد الطريق لتحرك سياسي ودبلوماسي مشترك بغرض تفعيل جهد دولي لمحاربة الإرهاب من دون انتقائية معطلة، والعمل على استئناف العملية السياسية عبر حوار سوري– سوري في جنيف بقيادة سورية ومن دون شروط مسبقة، معولين على ما جاء في خطبة الرئيس الأميركي أوباما الوعظية أمام هذا المحفل الدولي من أنه.. لا بديل من الحل السياسي للأزمة في سورية..
لكن الوقائع السياسية والميدانية الأميركية اللاحقة جاءت محبطة للتوقعات المفترضة، مؤكدة ثوابت الإستراتيجية الأميركية في سورية خاصة والمنطقة عامة. إذ تبين للمراقب السياسي أنه كلام أراد منه أوباما تحسين صورته في آخر ظهور دولي، ومحاولة لرأب صدع جرى الترويج له عن خلافات بالرؤية والهدف بين الخارجية الأميركية والبنتاغون.
ولعل هذا ما كشفته بوضوح حيثيات فشل اجتماعين متتالين وخروجهما من دون نتائج تذكر، عقدهما وزراء خارجية دول ما يسمى مجموعة العمل الدولية لدعم سورية برئاسة الوزيرين لافروف وكيري وحضور المبعوث الدولي دي ميستورا، حيث تأكد أن عقدة تطبيق بنود الاتفاق الروسي الأميركي في التاسع من أيلول الحالي في جنيف، تتمثل بعدم التزام واشنطن بما يجب القيام به من فصل معارضتها المعتدلة عن داعش وجبهة النصرة والتنظيمات الإرهابية الأخرى التي أعلنت رفضها وعدم التزامها بنظام التهدئة وقرار وقف الأعمال القتالية في سورية. وهي أسباب لا تحول دون تنفيذ بنود الاتفاق الذي التزم به الجانبان الروسي والأميركي فحسب، بل إن الاتفاق برمته بات على المحك بعد أن قامت طائرات أميركية حربية ومشاركة طائرات من تحالفها الدولي بضرب مواقع موصوفة ومعروفة مسبقاً للجيش السوري في جبل الثردة ومحيطه بدير الزور.
وقد أكد الوزير الروسي لافروف أنه على أعضاء المجموعة الدولية لدعم سورية أن يعطوا ضمانات بالتزام المجموعات التي لهم تأثير فيها لضمان تنفيذ أي اتفاق لوقف الأعمال القتالية موضحاً أن الحل الشامل يكون بعودة الحوار السوري– السوري. والاتفاق الروسي الأميركي يقرب استئنافه. ولابد من الالتزام بالقانون الدولي والتنسيق مع الحكومة السورية بشأن أي عملية سياسية في سورية.
لكن السؤال، هل يكفي أن يعلن الوزير الأميركي كيري أن الاتفاق لم يمت «أم إن وراء الأكمة ما وراءها؟ إن أحداً ليس باستطاعته الجزم ما إذا كان هناك تحرك سياسي ودبلوماسي جدي نحو حل سياسي يلبي حقوق وإرادة السوريين وقراراهم الوطني المستقل عبر استئناف العملية السياسية لحوار سوري سوري في جنيف تطبيقاً لقرار مجلس الأمن الدولي ٢٢٥٤، أم إن الابتزاز السياسي والميداني بخلفيه الإرهاب والاستثمار فيه سيبقى سياسة معتمدة للتحالف الدولي الذي تتزعمه أميركا وتنفذه توابع سياسية من حكام بني سعود ومشيخة قطر ونظام أردوغان في تركيا وأذرعه الإرهابية في شمال سورية إضافة إلى الدعم العلني المتعدد الأشكال الذي يقدمه الكيان الإسرائيلي للتنظيمات الإرهابية في جنوب سورية، مضافاً إليها سياسات دونية لعدد من دول الغرب الاستعماري.
ألا يصبح عندئذ متاحاً القول إن مصالح واشنطن تكمن بإطالة أمد الأزمة في سورية، وتوريث الإدارة الأميركية المقبلة عدداً من القضايا الساخنة والأزمات المتفجرة، واستنتاجاً فإنها وفق ما تبعث به من معطيات تعكس اتجاهات وتوجهات أبرزها:
١– السعي إلى تأكيد هيمنتها السياسية والعسكرية على اعتبار أن عالماً متعدد الأقطاب، وإن بدأت معالمه بالظهور إلا أنه بحاجة إلى سنوات ليصبح أمراً واقعاً.
٢– الاندفاع المباشر من دون دفع أثمان مالية أو بشرية لممارسة دور الأصيل في المواقع التي تجد فيها مصلحة سياسية أو جيوسياسية لدعم مجموعاتها الإرهابية المعتدلة دفاعاً عما تسميه بالديمقراطية على الطريقة الأميركية.
٣– اعتماد ممارسة سياسة الأدوار الأصيلة لكل من الكيان الإسرائيلي ونظام أردوغان في دعم ومساندة التنظيمات الإرهابية في سورية.
٤– مواصلة استخدام المجموعات الإرهابية في سورية كورقة ضاغطة لإطالة عمر الأزمة وتحقيق مكاسب لحسابها تلبي شهوة الطامعين لمنتجاتها السياسية من صنوف المعارضات وشعاراتها الهزيلة في حسابات الواقع السياسية والعسكرية.
وليس مبالغة القول إن مثل هذه الاتجاهات والتوجهات، تعكس ابتعاداً عن الواقعية السياسية التي يفرض العمل بموجبها الاتفاق الروسي الأميركي في جنيف بجميع بنوده حتى الحساسة في زمن تؤكد الوقائع والمعطيات أن العالم يخطو إلى الأمام باتجاه منع الاستفراد والدفاع عن القوانين الدولية وحقوق الدول والشعوب، وما كان ممكناً بالأمس القريب أصبح غير ممكن وليس صالحاً في عالم جديد.
وعليه فقد دعا وزير خارجية النمسا في كلمة بلاده أمام المحفل الدولي في نيويورك إلى تضافر
الجهود الدولية لمحاربة إرهاب داعش والتنظيمات الإرهابية الأخرى، لأن ذلك هو الحل الأمثل لإنهاء التطرف في العالم.
وشدد الوزير لافروف في كلمة بلاده على ضرورة تحقيق طلب الأمم المتحدة الخاص بالفصل بين ما يسمى «المعارضة المعتدلة» وبين الإرهابيين لافتاً إلى أن المسؤولية الجذرية في هذا الأمر تقع على عاتق الولايات المتحدة.
وقال: «إن القضاء على تنظيمي داعش وجبهة النصرة الإرهابيين والمجموعات الأخرى المنسجمة معهما هو السبيل الوحيد لحل الأزمة في سورية وما يرافقها من وضع إنساني مؤسف كما أنه مفتاح تعزيز نظام وقف الأعمال القتالية وتحقيق المصالحة الوطنية.
ولا شك بأن عدم الالتزام بمثل هذه المفاتيح الملزمة أصلاً بموجب الاتفاق الروسي الأميركي لا يعزز الشبهات حول الأطراف المنخرطة بدعم الإرهاب والاستثمار فيه فحسب، بل يكشف أيضاً وجود إرادة بإنقاذ جبهة النصرة الإرهابية من العقاب وتوفير الحماية لها من ضربات الجيش السوري والقوى الرديفة والطيران الحربي الروسي.
وعليه فإنه لم يعد مفيداً حتى في مفهوم الميكيافيلية السياسية الأميركية، كما يرى محللون سياسيون رفض الجنرال دنيفورد قائد الجيوش الأميركية التعامل مع روسيا عسكرياً واستخبارياً وأن واشنطن ليست مستعدة للانضمام إلى روسيا في محاربة الإرهاب واقعة في قعر الزجاجة التي تتضمن شروطها التي تجاوزها الزمن وتخطتها الأحداث. وكان لافروف دعا نظيره الأميركي كيري إلى مشاركة الجيش الأميركي في آلية مراقبة وقف إطلاق النار في سورية.
لقد كان الرئيس بشار الأسد واضحاً في حديثه إلى وكالة أسيوشيتد برس الأميركية حيث قال: «إن أميركا لا تملك الإرادة للعمل ضد تنظيمي جبهة النصرة وداعش لأنها تعتقد أن هذه التنظيمات الإرهابية ورقة بيدها تستطيع استعمالها لتحقيق أهدافها الخاصة.
وليس خافياً أن السوريين سواء على صعيد محاربة الإرهاب أو على صعيد المصالحات الوطنية يؤكدون إصرارهم على تحقيق النصر مهما بلغت التحديات وعلى الحل وفق إرادتهم السياسية والعسكرية، وأنهم ماضون طال الزمن أم قصر.

مشاورات أميركية تركية حول الرقة.. وأنقرة متمسكة بتوسيع «درع الفرات» إلى منبج والباب

| الوطن - وكالات

أعلنت أنقرة عن مشاورات تركية أميركية على المستويين الدبلوماسي والعسكري بشأن أي حملة لـ«التحالف الدولي» الذي تقوده واشنطن، على معقل تنظيم داعش في مدينة الرقة، كاشفةً عن رغبتها في الانضمام إلى الحملة إذا ما استبعدت «وحدات حماية الشعب» الكردية عنها.
ورفضت تركيا في هذه المرحلة، التلويح بأي خيار إذا ما رفضت الولايات المتحدة، «شروطها» للمشاركة في الحملة على التنظيم المدرج على اللائحة الدولية للتنظيمات الإرهابية.
وقال الرئيس التركي رجب طيب أردوغان: «يجري وزير خارجيتنا (مولود جاويش أوغلو) وقيادتنا العسكرية محادثات مع الولايات المتحدة لبحث مسألة الرقة. أطلعناهم على شروطنا».
وعلى هامش قمة مجموعة العشرين التي استضافتها الصين أوائل هذا الشهر، ذكر أردوغان أن نظيره الأميركي باراك أوباما اقترح مشاركة تركيا في حملة «التحالف الدولي» لطرد عناصر داعش من مدينة الرقة. وفي حينه أوضح أردوغان أنه يريد بحث الموضوع بين البلدين على المستويين الدبلوماسي والعسكري.
وشدد أردوغان للصحفيين على طائرته، عائداً من نيويورك بعد حضور اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة حيث اجتمع مع نائب الرئيس الأميركي جو بايدن على أن اتخاذ تركيا والولايات المتحدة «خطوة مشتركة» في الرقة يعد أمراً مهماً لأنقرة»، لكنه أضاف منبهاً: «إذا لم تقحم الولايات المتحدة حزب الاتحاد الديمقراطي ووحدات حماية الشعب في هذا الأمر، يمكننا القتال في هذه المعركة (الرقة) إلى جانب الولايات المتحدة»، وتابع قائلاً: «إذا قررت (واشنطن) العكس فإن القوات التركية لن تشارك في هذه الحملة».
وفي إشارة إلى سجل بلاده في ضرب داعش ضمن إطار عملية «درع الفرات»، قال أردوغان بحسب قناة «إن. تي. في» الخاصة: إن تركيا خاضت «أكثر قتال فاعلية مع تنظيم داعش على الرغم من التضليل» في إشارة إلى الدلائل التي تسوقها دول كثيرة في العالم وبينها سورية وروسيا وإيران وألمانيا وفرنسا والولايات المتحدة، بشأن

قوات تركية في الشمال السوري

الدعم الذي قدمته تركيا لداعش، وبالأخص شراء النفط الذي سرقه التنظيم من سورية والعراق، والسماح بتدفق المقاتلين الأجانب عبر الأراضي التركية إلى هاتين الدولتين للانضمام إلى عناصر التنظيم.
ورداً على سؤال عن إذا ما كانت تركيا ستستمر في تقديم الدعم الجوي لـ«التحالف الدولي» في حال قررت الولايات المتحدة مهاجمة الرقة بالتنسيق مع «وحدات حماية» الشعب التابعة لـ«حزب الاتحاد الديمقراطي» الكردي، قال أردوغان: «لا يمكنني الإجابة عن هذا السؤال قبل أن أستشير الجهات المختصة في بلادي، فهذا الأمر مرتبط بتقييم جهاز الاستخبارات وهيئة الأركان المسلحة ووزارة الخارجية والحكومة التركية بشكل عام». وأضاف: «إن حصل هذا الأمر فسنعقد اجتماعاتنا ونقرر الخطوات التي سنقدم عليها». ولفت الرئيس التركي إلى أن ميليشيات «الجيش الحر» التي تقاتل تحت راية «درع الفرات» تتابع مسيرها باتجاه مدينة الباب التي تعتبر معقل التنظيم في ريف حلب الشمالي.
كما كرر الإشارة إلى أنه سأل نائب الرئيس الأميركي عن شحنات الأسلحة التي أسقطتها طائرات أميركية لـ«وحدات حماية الشعب»، مبيناً أن بايدين قال: إنه ليس على علم بأي شحنات.
والأسبوع الماضي، قال مسؤولون عسكريون أميركيون كبار: إنهم يدرسون تسليح مقاتلي «وحدات حماية الشعب»، لكنهم أقروا بصعوبة تحقيق التوازن بين ذلك وبين العلاقات مع أنقرة.
وسبق أن كشفت صحيفة «نيويورك تايمز»، أن الإدارة الأميركية تدرس خطة عسكرية للقيام بشكل مباشر بتسليح أكراد سورية، تحضيراً لشن هجوم جيد الإعداد على الرقة، وذلك من أجل تحقيق «نصر» لأوباما قبل مغادرته البيت الأبيض.
وتطرق أردوغان خلال حديثه إلى فكرة إنشاء منطقة آمنة في المناطق المطهرة من داعش، معتبراً أن الولايات المتحدة لم تعلن صراحة عن معارضتها لهذه الفكرة، وأنّ الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أيضاً لم يعلن معارضته لهذه الخطوة.
وبيّن أن المطلوب لإنشاء هذه المنطقة الآمنة يتمثل في دعم الدول المشاركة في «التحالف الدولي»، مشيراً في الوقت نفسه إلى إمكانية إنشاء وحدات سكنية في تلك المناطق في حال توفر الدعم المادي.
وبدوره، جدّد وزير الخارجية التركي رغبة بلاده في إقامة منطقة حظر جوي فوق المنطقة المطهرة من داعش في ريف حلب الشمالي، مضيفاً: «يمكننا مبدئيًا أن نتوسع ٤٥ كيلو متراً على الأقل نحو الجنوب، ونحن مضطرون لذلك للوصول إلى مدينة منبج، ويمكن بعد ذلك أن تتشكل منطقة آمنة فعلية بنحو ٥ آلاف كيلو مترات مربعة». واللافت أن الوزير تحدث عن منبج التي تسيطر عليها «قوات سورية الديمقراطية» المدعومة أميركياً.
وخلال حوار مع قناة «فرانس ٢٤»، أشار جاويش أوغلو رداً على سؤال: «ألا تريدون التوسّع أكثر من ذلك؟»، إلى أن سلطات بلاده العسكرية تُجري مباحثات من أجل القيام بعملية في الرقة، لكنه بيّن أن موعد هذه العملية غير مُحدد، ولكن ينبغي الاستعداد لها.
وعن إذا ما كانت تركيا ستشن الهجوم على الرقة بنفسها، ألمح إلى أن بلاده ستكتفي بدعم ميليشيات «الحر» بالسلاح والعتاد وعبر القوات الخاصة وفتح الباب أمام قوات الدول الأوروبية من دون أن يأتي على ذكر الولايات المتحدة. وقال: «نحن ندعم قوات المعارضة المحلية المعتدلة في الحرب على داعش.. بإمكاننا مساعدتهم وتقديم الدعم لهم، كما يمكن للقوات الخاصة التركية والبريطانية والفرنسية والألمانية وغيرها أن تدعمهم». وأيدت أنقرة موقف ميليشيات «الحر» التي رفضت العمل مع القوات الأميركية التي انتشرت في بلدة الراعي بهدف دعم حملة درع الفرات على مدينة الباب.
وأشار جاويش أوغلو، إلى ضرورة هزيمة تنظيم داعش في الرقة ومدينة الموصل العراقية، مضيفاً: «يجب على الجيوش والتقنيين مناقشة العملية في الوقت الراهن، وهم مضطرون لذلك».
واعتبر، أن الأكراد «أصبحوا في وضع مشتت في أنحاء سورية»، وأشار إلى أن تركيا لا ترغب في الحرب على «وحدات حماية الشعب». وأضاف: لو كانت أنقرة «ترغب في الحرب على هذه التنظيمات مباشرة، لاختارت مدينة عين العرب أو مدينة أخرى خاضعة لسيطرة التنظيمات المذكورة، كنقطة انطلاق لعملياتها في سورية». وتابع بلهجة لا تخلو من تحذير مبطن: «لكن هدفها (تركيا) الأساسي في الوقت الراهن هو هزيمة داعش»، وأعرب عن أسفه للتعاون الأميركي «مع تنظيم إرهابي يستهدف تركيا بالأسلحة الأميركية»، في إشارة إلى الوحدات.

برلماني تركي: عدوان النظام على الأراضي السورية لا مسوغات له

| وكالات

اعتبر النائب في البرلمان التركي عن حزب الشعب الجمهوري أوتكو جاكير أوزار، أن عدوان النظام التركي على الأراضي السورية لا يستند إلى أي مسوغات منطقية، مؤكداً أن هذا النظام دعم الإرهابيين في سورية منذ بداية أزمتها.
وقال جاكير أوزار في حديث لقناة «أولوصال» التركية، حسب وكالة «سانا» للأنباء: إنه «لا يمكن لدولة كتركيا أن تتحالف مع تنظيمات إرهابية خطرة على دولة جارة لم تقم بأي اعتداء على الشعب والدولة التركية».
ولفت جاكير أوزار إلى أن الأغلبية الساحقة من الإرهابيين في سورية منذ اندلاع الأزمة فيها دخلوا من تركيا التي قدمت لهم كل التسهيلات، كما قدمت جميع أنواع الدعم العسكري والمالي للتنظيمات الإرهابية وذلك بالتنسيق مع الدول الإمبريالية ودول الخليج العميلة للولايات المتحدة. وأضاف قائلاً: «الجميع يعرف ويعترف الآن بأن المستفيد الأول والأخير من أحداث ما يسمى الربيع العربي هو إسرائيل وأن الهدف منه تدمير سورية واستنزاف قوى المقاومة التي تقف في الخندق الأمامي».
وكان رئيس حزب الشعب الجمهوري التركي كمال كيليتشدار أوغلو أكد في كلمة له أمس الأول أن سياسات أردوغان الطائشة على الصعيدين الداخلي والخارجي خلقت لتركيا والمنطقة مشكلات خطرة جداً، مشيراً إلى أن عليه أن يعي جيداً أن من تحالف معهم ودعمهم في سورية هم مجموعة من المرتزقة الذين أثبتوا فشلهم كما أثبتوا أنه لا فرق بينهم وبين تنظيمي «جبهة فتح الشام» (النصرة سابقاً) وداعش، المدرجين على اللائحة الدولية للتنظيمات الإرهابية، وباقي التنظيمات التي دعمها نظامه منذ بداية الأزمة في سورية.

«درع الفرات» تولد الخلافات بين «فتح الشام» وميليشيات أخرى

| الوطن– وكالات

أدت مشاركة ميليشيات من «الجيش الحر» ضمن عملية «درع الفرات» التي تقودها تركيا في شمالي سورية إلى نشوب خلافات بين «جبهة فتح الشام» (جبهة النصرة سابقاً) المدرجة على اللائحة الدولية للتنظيمات الإرهابية من جهة وميليشيات أخرى، بعد أن «حرمت»، «فتح الشام» القتال تحت راية أي طرف إقليمي ودولي.
فبعد أن أصدرت ميليشيا «حركة أحرار الشام الإسلامية» بياناً أكدت فيه جواز التنسيق والاستعانة بالجيش التركي في قتال تنظيم داعش وتحرير المناطق الخاضعة لسيطرته، أصدرت «فتح الشام» يوم الجمعة الماضي بياناً قالت فيه: «ما يحدث في ريف حلب الشمالي هو امتداد لأحداث وظروف ماضية، وفي تلك المنطقة تتضارب المشاريع وتكثر، فهناك مشروع الخوارج (تنظيم «داعش») ومشروع النظام وحلفائه من الروس، ومشروع حزب العمال الكردستاني المدعوم من جانب أميركا، والمشروع الأميركي، ومشروع الأمن القومي لتركيا المتمثل بحماية حدودها من تمدد حزب العمال الكردستاني، إضافة إلى وجود فصائل تابعة للبنتاغون (وزارة الدفاع الأميركية) تأتمر بأمره كفرقة الحمزة ولواء المعتصم، وتقاتل تحت راية التحالف، إضافة إلى مجاميع متفرقة من أهالي المنطقة، وبعض الفصائل التي دخلت في الشهور الأخيرة ومنها دخل في الأيام الأخيرة، وليست من القوة بحيث تغير الواقع».
وتابعت: إن نقل المعركة إلى الريف الشمالي «بناء على رغبات إقليمية أو دولية مقابل الابتعاد عن ملحمة فك الحصار عن حلب أو عدم التوجه نحو معركة حماة وفتح طريق دمشق، هو حرف للمعركة عن المسار الصحيح نحو إسقاط النظام وحلفائه، وتشتيت للجهود». وأكدت: «حرمة القتال في الريف الشمالي تحت أي طرف إقليمي أو دولي».
وتنضوي كل من «أحرار الشام» و«فتح الشام» تحت لواء «جيش الفتح» الذي تقوده الأخيرة ويسيطر على محافظة إدلب، وساهم في تقدم الميليشيات في جنوبي غربي حلب الشهر الماضي قبل أن يعود الجيش العربي السوري ويطردها من المناطق التي سيطرت عليها.
وفيما يعتبر رفضاً لبيان «فتح الشام» ورداً عليه أعلن أمس ميليشيات «لواء المعتصم» و«فرقة الحمزة» و«اللواء ٥١» التابعة لـ«الجيش الحر» في بيان مشترك بأنهم لا يأتمرون لأي جهة خارجية أو دولية وأنهم ملتزمون بمبادئ وأهداف الثورة السورية.
واعتبرت الميليشيات أن كلاً من «المجلس الإسلامي السوري» و«المجلس الشرعي بحلب» هما المرجعية الشرعية لهم، مؤكدة التزامهم بقتال النظام وتنظيم داعش وميليشيات «pkk».
وأضاف البيان: إن المعارك مع تنظيم داعش هي «قتال فئة باغية معتدية قاداتها المتنفذون عملاء مرتدون، وعناصرها غلاة مجرمون».
وقبل ذلك اعتبر «المجلس الشرعي في حلب» في بيان أن مشاركة «الثوار في معركة «درع الفرات» مع تركيا هو جهاد شرعي، ومن قُتل منهم في حربه على «داعش» وميَليشيات «قوات سورية الديمقراطية» (قسد)، فهو شهيد».
وأفاد البيان الذي نشره المجلس على حساباته في مواقع التواصل الاجتماعي، بأن «جهاد فصائل ريف حلب الشمالي مستمر منذ سنتين، وشاركت فيه جلّ الفصائل المجاهدة في الشمال، بدعم وتشجيع تركي، والجديد هو مشاركة تركيا بالجنود والعتاد مباشرة، لإفشال مشروع دولة كردية على غرار إسرائيل، ذات تبعية غربية، تفصل الأتراك المسلمين عن إخوتهم العرب، علماً أن المعركة هي على عصابات قسد التي يقودها التحالف الأميركي مباشرة، وعلى داعش التي يسيرها التحالف بالوكالة».
وأشار إلى أن «تسلُّل بعض الجنود الأميركان إلى منطقة الراعي كان بقصد تشويه المعركة وإثارة البلبلة وتهييج المغفلين، وما وقوف الفصائل المجاهدة في وجههم وطردهم إلا دليل ساطع على رفضهم مشاركة أميركا».
وأردف: إن «الشمال يضم عشرات الفصائل المخلصة، ولا يغيّر من هذه الحقيقة وجود أقلية قليلة من المتطفلين على الجهاد، فالعبرة في الحكم للسواد الأعظم، ولا تخلو أرض ومعركة من متطفلين».

.. وتوتر مع «جيش الإسلام» في الغوطة الشرقية

| الوطن- وكالات

نفذت «جبهة فتح الشام» (النصرة سابقاً) المدرجة على اللائحة الدولية للتنظيمات الإرهابية حملة اعتقالات لمقاتلي ميليشيا «جيش الإسلام» في غوطة دمشق الشرقية. وبحسب شبكة «الدرر الشامية» المعارضة، فإن «مجموعات من «فتح الشام» قامت باعتقال عدد من العناصر تابعين للواء العاشر خلال توجههم من زملكا إلى جبهة حوش نصري لتبديل المناوبات»، مشيرة إلى أن «جميع العناصر المعتقلة كانوا لا يحملون السلاح».
وأضافت الشبكة: إن «حملة الاعتقالات ليست بجديدة؛ حيث تم مساء الجمعة اعتقال نائب قائد اللواء «١١٤» والمكنى بـ«أبي باسل» في بلدة كفر بطنا».
ووفق الشبكة فإن ميليشيا «جيش الإسلام» أكدت عدم وجود أي مشكلات أو اضطرابات سابقة (مع فتح الشام)، وأن ما حصل كان مفاجئًا».

موسكو وواشنطن تحشدان عسكرياً لتعزيز نفوذهما في الهلال الخصيب

الخبير العسكري الروسي الفريق أول المتقاعد ليونيد إيفاشوف

| الوطن - وكالات

وسط تأكيدات الخبراء على تناقض المصالح بين روسيا والولايات المتحدة الأميركية في سورية و«استحالة» توصلهما إلى حل وسط، يبدو أن الدولتين بصدد إطلاق العنان لقوتهما العسكرية خلال الأيام والأسابيع المقبلة، من أجل تعزيز نفوذهما في المنطقة وترجيح رؤية كل منهما للتعامل مع الفوضى التي يعيشها الهلال الخصيب.
ودعا الخبير العسكري الروسي الفريق أول المتقاعد ليونيد إيفاشوف بلاده صراحةً إلى الامتناع عن العمل مع الغرب والولايات المتحدة بشأن سورية، مؤكداً أن رحيل الرئيس بشار الأسد وتخريب البلاد وتدمير نظامها السياسي «لا يناسب روسيا».
وفي حديث لوكالة «إنترفاكس» الروسية للأنباء تحدث إيفاشوف عن تناقض كامل في الأهداف بين واشنطن وموسكو في سورية.
وقال: «إن إيجاد أي حل وسط هنا أمر مستحيل، فالمطلوب هو الفوز العسكري وحده، ويتعين على روسيا أن تدرك أن الحل الوسط مستحيل، لأن الأهداف متناقضة تماماً»، وفقاً لما نقله موقع «روسيا اليوم».
ومضى موضحاً: إنه ليس من مصلحة روسيا إطلاق عملية التسوية السياسية في سورية بناء على الشروط الغربية، لأنها تقتضي رحيل الرئيس الأسد و«مواصلة العملية التخريبية في سورية، وتدمير نظامها السياسي واقتصادها ومجتمعها». وأضاف «هذا لا يناسب روسيا، أما الأميركيون فلا تناسبهم خطتنا للتسوية السياسية؛ أي بقاء (الرئيس) الأسد والحفاظ على النظام القائم».
واعتبر أن التسوية السياسية في سورية تستدعي إطلاق روسيا عملاً مشتركاً مع الصين ودول الشرق الأوسط. وقال: «يجب أن نبدأ العمل مع الصين وأن نتعاون بشكل مكثف مع إيران، إضافة إلى إشراك مصر وسائر دول الشرق الأوسط، لخلق مجموعة بديلة من الدول المهتمة بالتسوية السياسية».
على خط مواز، تناولت صحيفة «نيزافيسيمايا غازيتا» الروسية استعدادات واشنطن لتحرير الموصل، وروسيا لتحرير مدينة حلب وحقول النفط والغاز من الإرهابيين.
وأشارت الصحيفة إلى استمرار تنافس القوة بين روسيا والولايات المتحدة في الشرق الأوسط بعد انهيار اتفاق الهدنة في سورية، معتبرةً أنه يظهر بوضوح في تعزيز الدولتين العسكري في المنطقة وتوسيع عملياتهما القتالية لضرب داعش والتنظيمات الإرهابية الأخرى. ولفتت إلى تكثيف الهجمات الجوية لطائرات القوة الجو–فضائية الروسية على الإرهابيين في سورية، والتحضير لاستقبال حاملة الطائرات «الأميرال كوزنيتسوف» على الشواطئ السورية، وذلك في مقابل تعزيز الولايات المتحدة وجودها العسكري في العراق لتحرير مدينة الموصل من قبضة داعش. وسبق لروسيا أن أعادت تجهيز الطائرات التي تحملها حاملة الطائرات «الأميرال كوزنيتسوف» كي تصبح قادرة على ضرب أهداف برية.
ومن المتوقع أن تكون سفينة الإنزال الروسية «غيورغي بوبيدونوسيتس» قد وصلت إلى ميناء طرطوس حيث يقع مركز الدعم اللوجستي والتموين للبحرية الروسية.
وعبرت السفينة الروسية قبل يومين مضيق البوسفور والدردنيل إلى مياه المتوسط، بحسب ما ذكرت مواقع تركية إلكترونية، أشارت إلى أن «غيورغي بوبيدونوسيتس» تحمل على متنها شحنات ثقيلة، نظراً لدرجة غوص جسمها في الماء.